النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشـــيخ فهد اليوســـف خلال لقائه رئيس منظمة إنتربول في ليون د.أحمد الريسي بحضور الأمين العام للمنظمة فالديسي أوركيزا

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف خلال زيارته مقر قيادة المنطقة الجنوبية الشـــرقية للدرك الوطني الفرنسي وفي استقباله قائد المنطقة الجنوبية الشرقية في الدرك الفريق فريديريك بوديير

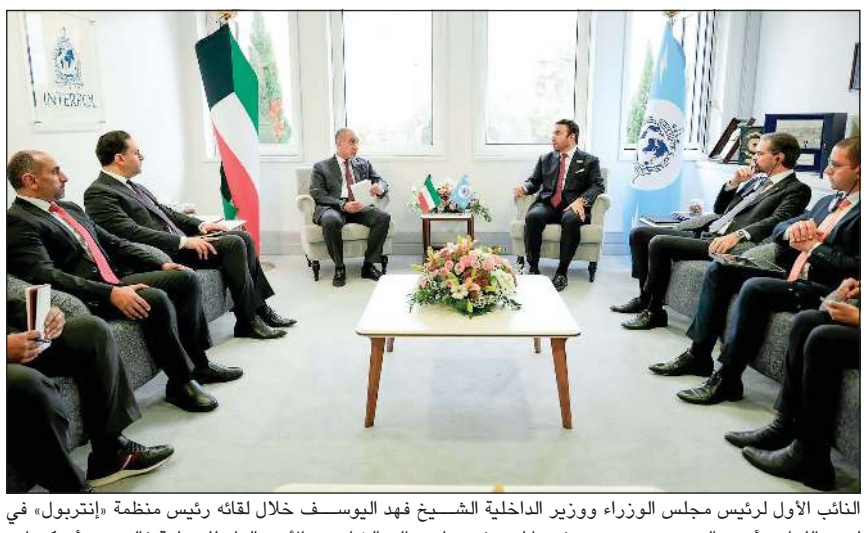
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشـــيخ فهد اليوســـف خلال لقائه رئيس منظمة «إنتربول» في ليون اللواء د.أحمد الريسي بحضور سفيرنا لدى فرنسا عبدالله الشاهين والأمين العام للمنظمة فالديسي أوركيزا

زار مقر قيادة المنطقة الجنوبية الشرقية للدرك الفرنسي.. والتقى رئيس «إنتربول» وأكد حرص الكويت على تعزيز علاقاتها مع المنظمة منذ انضمامها عام 1965

النائب الأول: التعاون الدولي في المجال الأمني حجر الأساس لحماية المجتمعات من الإرهاب والجريمة المنظّمة

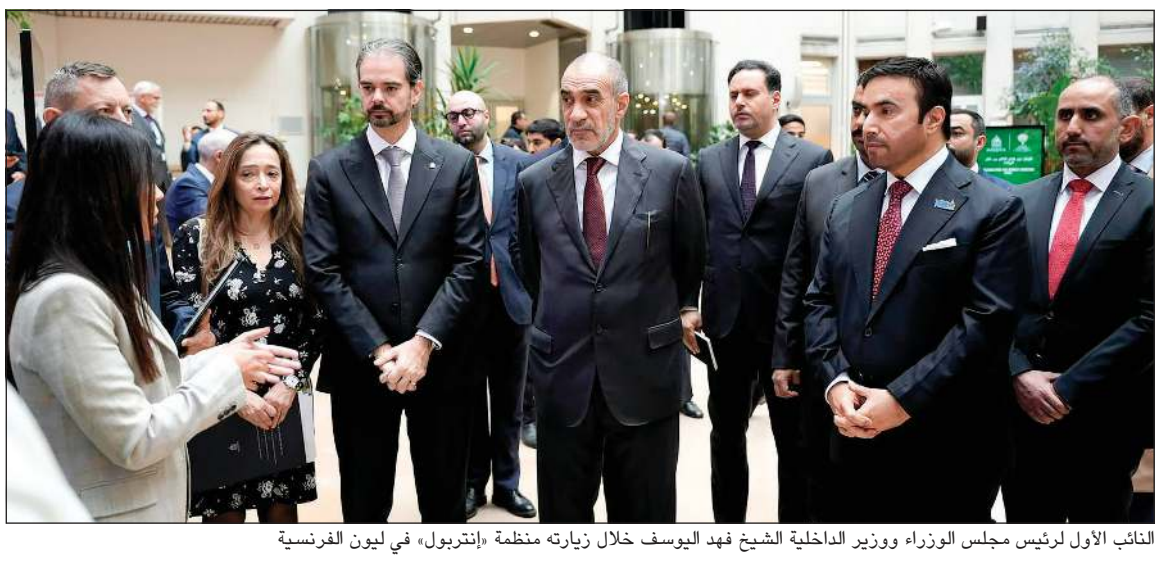
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف خلال زيارته منظمة «إنتربول» في ليون الفرنسية

النائـــب الأول لـرئيس مجلـس الـوزراء ووزيـر الـداخليـة الشيـــخ فهد اليوسف وقائد المنطقة الجنوبية الشرقيـة في الدرك الفريق فريديريك بودييـر خلال زيارته مقر قيادة المنطقة الجنوبية الشرقية للدرك الوطني الفرنسي

■ رئيس المنظمة يقلّد اليوسف وسام «إنتربول» من الطبقة العليا تقديراً لدور الكويت في دعم المنظمة وتعزيز التعاون الأمني الدولي

تعزيـز جهود مكافحـة الجريمـة والتهريب الدولـي ومواجهـة التحديات الأمنيـة العابـرة للحـدود لدعـم الأمـن والاسـتقرار الإقليمـي والدولي

الاسـتفادة مـن منظومـة قواعـد بيانـات «إنتربـول» مـن خـلال ربـط جميـع المنافـذ البرية والبحريـة والجويـة بالأنظمة المتقدمـة للمنظمة

■ الكويت ساهمت في دعم المنظمة بإعارة عدد من ضباطها للعمل بالأمانة العامة في «ليون» الفرنسية ومركز الابتكار بسنغافورة

■ اسـتمرار التنسـيق لضمـان سـرعة الاسـتجابة لمختلـف التهديـدات الأمنيـة وحماية المصالح المشـتركة على المسـتويين الإقليمي والدولي

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف خلال عودته إلى البلاد بعد زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة وفرنسا وفي استقباله وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللواء علي العدواني وعدد من القيادات الأمنية

باريـس ـ (كونـا): بحث النائـب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف مع رئيس منظمة الشـرطة الجنائيـة الدوليـة (إنتربـول) اللـواء د.أحمـد الريسي عددا من الموضوعات والقضايا المشتركة لا سيما في المجالات الأمنية.

وقالت وزارة الداخلية في بيان صحافي إن الشـيخ فهد اليوسف التقى في مدينة ليون الفرنسية د.الريسي، ويرافقه سـفيرنا لـدى الجمهوريـة الفرنسية عبدالله الشاهين.

وأضـاف البيـان أن اللقاء تناول سـبل تعزيـز الجهود في مكافحـة الجريمة المنظمة والتهريـب الدولي، إلى جانب مواجهـة التحديـات الأمنيـة العابرة للحدود بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأكد الشيخ فهد اليوسف، وفق البيان، حرص الكويت على تعزيز علاقاتها مع «إنتربول» منـذ انضمامهـا إلـى المنظمة عـام 1965، مبينـا أن الكويت حاضـرة وفاعلة فـي مختلف المحافل، وذلك إيمانا منها بأن التعـاون الدولـي فـي المجال الأمني يشـكل حجر الأسـاس لحماية المجتمعات من الإرهاب والجريمة المنظمة.

وأشار إلى ما أولته الكويت من أهمية بالغة للاستفادة من منظومة قواعد البيانات التي يوفرهـا «إنتربول» من خلال ربـط جميـع المنافـذ البريـة والبحريـة والجوية بالأنظمة المتقدمة للمنظمـة الأمر الذي سـاهم في تعزيز أمن الحدود والكشـف المبكر عـن الوثائق المسروقة والمطلوبة دوليا.

ولفـت الشـيخ اليوسـف إلى مسـاهمة الكويت في دعم المنظمة من خلال إعارة عدد من ضباطها للعمل في الأمانة العامة بمدينة ليون الفرنسية ومركز الابتكار في سنغافورة، إضافة إلى مشـاركتها في المشـاريع التجريبية مثل مشروع الذكاء الاصطناعي ومشروع (النشرة الفضية) لاسـترداد الأصول، فضلا عن نشاطها في اللجان المتخصصـة كاللجنـة المالية واللجنة القانونية.

وأوضح البيـان أن اللقاء اسـتعرض أفضل الممارسات والتجـارب الدولية في مجال مكافحـة الجرائم الإلكترونية والتهريـب الدولـي وسـبل الاستفادة منها لتطوير الكوادر الوطنية ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية الكويتية.

وأضاف أن الجانبين شددا على أهمية اسـتمرار التنسيق وتبادل المعلومات بشكل مستمر بما يضمن سـرعة الاستجابة لمختلـف التهديـدات الأمنيـة وحماية المصالح المشتركة على المستويين الإقليمي والدولي.

وذكر البيان أن د.الريسي قـام في ختـام اللقـاء بتقليد النائـب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وسام «إنتربول» من الطبقة العليا، تقديرا لدور الكويت وجهودها فـي دعـم المنظمـة وتعزيـز التعاون الأمني الدولي.

كما زار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشـيخ فهد اليوسف، يرافقه سفير الكويت لدى الجمهورية الفرنسـية عبدالله الشاهين، مقر قيـادة المنطقة الجنوبية الشرقية التابعة لقوات الدرك الوطني الفرنسي. وذكرت وزارة الداخلية في بيان صحافي، أنه كان في اسـتقبال الشيخ فهد اليوسـف لدى وصولـه قائد المنطقـة الجنوبية الشـرقية فـي الدرك الوطني الفرنسـي الفريـق فريديريـك بوديير. وأشاد الشـيخ فهد اليوسف، وفـق البيان، بالكفاءة العالية والخبرة الميدانية التي تتمتع بهـا قـوات الـدرك الوطنـي الفرنسي في مختلف مجالات العمل الأمني.

وأضاف البيان أن الشـيخ فهد اليوسف قام بجولة خلال الزيارة استمع خلالها إلى شرح تفصيلي حول مهـام وحدات الدرك وآليات عملها في مواجهة التحديات الأمنية.

وأشـار إلى أن الشيخ فهد اليوسف شهد عرضا عسكريا متكاملا شـمل تنفيـذ عملية مكثفـة لمكافحة الشـغب على مسـتوى كتيبـة بمشـاركة المركبـات المدرعـة، بالإضافة إلى تمرين لحفظ النظام العام باسـتخدام الطائرات المسيرة والمروحيات. وذكر أن الشيخ فهد اليوسف قام أيضا بجولة داخـل مركـز القيـادة، جرى خلالهـا تقـديم عـرض مرئي وشرح موسـع حول أساليب التخطيـط وإدارة الأمن خلال الأحداث والمناسـبات الكبرى بما يعكس مستوى الجاهزية العاليـة والخبـرة الميدانيـة للقوات الفرنسية.

وأوضـح أن الشـيخ فهـد اليوسـف أعـرب فـي ختـام الزيـارة عـن شـكره العميق للقائمـين علـى مقـر القيادة وكـوادره على ما يبذلونه من جهود مخلصة ولما حظي به من حفاوة استقبال وكرم ضيافة، متمنيا للجمهورية الفرنسية الصديقـة المزيـد مـن التقدم والأمن والازدهار.

كما نقـل البيان عـن قائد المنطقة الجنوبية الشرقية في الدرك الوطني الفرنسي ترحيبه بالزيارة وتأكيده أنها تجسـد دلالة علـى عمق العلاقات بين البلدين الصديقين.

هـذا، وعـاد النائـب الأول لرئيـس مجلـس الـوزراء ووزيـر الداخلية الشـيخ فهد اليوسف والوفد المرافق له إلى البلاد أمس، وذلك عقب زيارة رسـمية إلى كل من العاصمة الأميركية واشنطن والجمهورية الفرنسية. وكان في استقباله على أرض مطار الكويت الدولي وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللـواء علي مسـفر العدواني وعدد من القيادات الأمنية.

دعت إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف في مجالات التكنولوجيا والابتكار

خلال كلمة الكويت أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة

الكويت: الديبلوماسية الرقمية إحدى ركائز سياستنا الخارجية

إصلاح النظام المالي الدولي ليكون أكثر عدلاً وشفافية

الملحق الديبلوماسي سارة الحساوي

نيويـورك ـ (كونا): أكدت الكويت أن الديبلوماسـية الرقمية تعـد إحدى الركائز الأساسـية في سياسـتها الخارجيـة القائمـة على التعاون الدولي والحوار البناء، داعية إلى تعزيـز التعاون متعـدد الأطراف في مجالات التكنولوجيا والابتكار باعتبار العلم والمعرفة من أهم الأدوات لتحقيق التحول العادل نحو اقتصاد مستدام.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقتها الملحق الديبلوماسي سارة الحساوي أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بنـد العولمة والترابط للجنة الاقتصادية والمالية.

وقالت الحساوي إن «عالمنا اليوم يعيش مرحلة تتسـم بتشابك الأزمات وتزايد الترابط بين التحديـات الاقتصادية والبيئيـة والتكنولوجية ما يستدعي تجديد مفهوم العولمة ليكون أكثر إنسانية وإنصافا».

ونبهت الحساوي إلى أن الدول متوسـطة الدخل ـ التي تضم أكثر من 70٪ من سـكان العالم وتسهم بنحو 40٪ من النـاتج الاقتصادي العالمـي ـ تواجه ضغوطا غير مسبوقة نتيجة الديون وتحديـات التحول الأخضر والرقمي والقيود المفروضة على التمويل الميسر.

وأضافـت أن تلك الدول بحاجة إلى دعم أوفى وعدالة أكبر في النظام المالي الدولي، وذلك من خلال إصلاح شامل للهياكل المالية العالمية ووضع معايير جديدة تتجاوز الناتج المحلـي الإجمالي لتشـمل مؤشرات متعددة الأبعاد لقياس الفقر والهشاشـة والقدرات الوطنيـة. وأكـدت الملحق الديبلوماسـي على وجوب أن يكـون التمويل المناخي ميسـرا ومنصفا والوصول إليه يسـتند إلى مؤشرات الهشاشة المناخية، داعية إلى تنفيذ الهدف الجماعي المعني بتوفير ما لا يقل عن 300 مليار دولار سنويا للدول النامية بحلول عام 2035 وفقا لما أقرته وثيقة «التزام إشبيلية».

وفـي السـياق، لفتت الحساوي إلى الدور المحوري للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ عام 1961 والذي ساهم في تمويل أكثر من ألف مشروع تنموي في أكثر من 100 دولة، إيمانا بأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا عبر التعاون ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية.

وأعربت عن فخر الكويت بتوليها رئاسة الدورة الخامسة للجمعيـة العامـة لمنظمة التعـاون الرقمي لعام 2025 في حين رحبـت بـ «التعاهد الرقمي العالمي» وبإنشاء الحوار العالمي حـول حوكمة الذكاء الاصطناعي.

وختمت الحساوي الكلمة بالقول إن العولمة تقاس بمدى قدرتها على توسيع الفرص وتقليص الفجوات وتحقيق العدالة الاجتماعية، معربة عن تطلع البلاد إلى عولمة قوامها الشـمول والاحترام المتبادل وتعاون إنسـاني قائم على التضامن والتنمية المشتركة.

الملحق الديبلوماسي راشد فرحان

نيويـورك ـ (كونا): دعت الكويـت إلـى إصـلاح النظام المالي الدولي ليكون أكثر عدلا وشـفافية ويأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية والأقل نموا مع تسريع تنفيذ التعهدات المتعلقة بإعادة توجيه حقوق السـحب الخاصة لدعم الدول الأكثر احتياجا.

جاء ذلـك في كلمـة البلاد التي ألقاها الملحق الديبلوماسي راشد فرحان أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية.

وقال فرحـان إن الاقتصاد العالمي يشـهد مرحلـة دقيقة تتسـم بتباطؤ النمو وارتفاع أعباء الديون وتراجع تدفقات التمويـل الخارجـي، مـا يهدد مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرا إلى بلوغ الدين الخارجي للدول النامية نحو 11 تريليونا و700 مليار دولار ما يحد مـن قدرة تلك الدول على الاستثمار في التنمية البشرية والبنية التحتية.

وأكـد فرحان أن اسـتدامة النمـو الاقتصـادي تتطلـب تنويـع الاقتصـادات وتعزيز القاعـدة الإنتاجيـة من خلال الاسـتثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.

ولفـت في هـذا الصدد إلى مضـي الكويـت فـي جهودها لتنويـع الاقتصـاد الوطنـي وتعزيز موقعها كمركز اقتصادي وتجـاري إقليمـي انطلاقا من رؤيتها (كويت جديدة 2035).

وأضاف الملحق الديبلوماسي أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يواصل ـ منذ تأسيسـه عام 1961 ـ دعم مشروعات التنمية في أكثر من مئة دولة، إيمانـا بأن التنمية الحقيقية تقوم على الشراكات العادلـة والمسـتدامة لا علـى المساعدات وحدها.

وتابع أن البلاد تؤكد أهمية تعزيز التعـاون المالي الدولي والدور الريادي للهيئة العامة للاستثمار كأحد أقدم صناديق الثروة السـيادية في العالم لما تسـهم به من دعم لاسـتقرار الأسـواق الماليـة ومسـارات التنمية العالمية.

وأعرب فرحان في السياق عن إيمـان وترحيـب الكويت بوثيقة التزامات إشبيلية التي وضعت خارطة طريق لإصلاح النظام المالـي الدولي وتعزيز صوت الدول المثقلة بالديون.

وسلط الضوء على ما يشهده قطاع غزة من أوضاع إنسانية واقتصاديـة خطـرة، حيـث أدت جريمة الإبـادة الجماعية الأخيـرة إلـى دمار واسـع في البنية التحتية وانهيار شـبه كامـل للأنشـطة الاقتصادية، مـا يسـتدعي دعـم الاقتصاد الفلسطيني وتمكينه من التعافي التدريجي.

وختم الملحق الديبلوماسي كلمة البلاد بالتأكيد أن تمويل التنميـة مسـؤولية جماعيـة تتطلب إصلاحا شاملا للنظام المالـي الدولي بمـا يعيد الثقة والقـدرة للـدول النامية على الاسـتثمار في مسـتقبل أكثر اسـتدامة وإنصافا ويضمن ألا تترك أي دولة خلف الركب في مسيرة التنمية المستدامة.